



توصيات المؤتمر الوطني / تهيئة البيئة القانونية والادارية والمالية لنجاح تطبيق اللامركزية

January 30, 2016

المحور السياسي

- 1- على الحكومة الاتحادية والقوى السياسية الفاعلة تهيئة البيئة السياسي الملائمه وتوفير الغطاء السياسي لتطبيق المادة 45 من قانون 21 لسنة 2008 المعدل ، والسماح للحكومات المحلية من ادارة شؤونها وفق مبدا اللامركزية .

المحور القانوني

- 1- اعتماد نموذج توزيع الادوار والمسؤوليات والصلاحيات بين المجلس و المحافظ والدوائر ومراجعة صلاحيات المحافظ وتسقيطها على نموذج الهيكل التنظيمي لتسهيل الامور لمكتب المحافظ ولعدم تمرکز القرارات في ديوان المحافظة .
- 2- على الحكومة الاتحادية و مجلس النواب تعديل القوانين المتعارضة مع مبدا اللامركزية وان يكون التعديل الثالث منسجم ويسهل تطبيق اللامركزية في العراق.

المحور الاداري

- 1- نطالب ان يكون النقل بقرار من الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات مع الخطوات التفصيلية لعملية نقل الدوائر والممتلكات مع الاعتمادات المالية .
- 2- نطالب بتطبيق المعايير العلمية في عملية تحليل وتصنيف الوظائف للوزارات المتبقية والتي لم تبدأ عملية نقل الصلاحيات الى مجلس المحافظات .
- 3- نطالب الحكومات المحلية بوضع اليات واجراءات للتقييم وتطبيق معايير الاداء للموظفين والدوائر المحليه ليكون التركيز على المواطن .
- 4- نطالب باعتماد اليات تبسيط إجراءات الخدمات المقدمه للمواطن والتي تمثل اولويات الاحتياجات الاساسية .

المحور المالي

- 1- أنشاء وعمل الدائرة المالية في المحافظات .
- 2- تحديد مسؤولية الصرف والتمويل والتحول التخصيصات المالية الى المحافظات مباشرة مع وضع المحددات المالية لعملية الصرف والتوزيع داخل المحافظة .
- 3- اعادة مراجعة اليات اعداد الموازنة المحلية وأعتماذ نماذج علمية حديثة في اعداد الموازنه المحلية.
- 4- مراجعة قوانين الضرائب والرسوم والاجور وتقسيمها الى أتحادية ومحلية ومشتركة وذلك لتعظيم الواردات المحلية وتخفيف العبء على الايرادات المركزية .

المحور التخطيط الاستراتيجي .

- 1- نطالب الحكومات المحلية بتفعيل مجلس التخطيط والتنمية في المحافظات لوضع الخطط الاستراتيجية وأعادة تنظيم الدوائر الخدمية وذلك لتحسين الخدمات المقدمة الى المواطن والرقى في مستوى تقديم الخدمات وتفعيل دور القطاع الخاص.
- 2- نطالب بتفعيل مكتب شكاوى المواطنين وعمل بمدا المساءلة والشفافية والقيام بحملات توعية للمواطنين لتفعيل ميذا المشاركة الجماهيريه في صناعة القرار المحلي جعله أولوية ومؤسساتية في عمل الحكومات المحلية .

المحور التنظيمي

- تطوير قدرة الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات للقيام بالادوار الاتيه .
- أ. تنسيق الجهود الدولية والمحلية بمشاريعها وبرامجها العاملة حاليا لوضع استراتيجيه متكامله لبناء قدرات الحكومات المحلية كافة .
 - ب. تفعيل الشراكة الاستراتيجية بين منظمات المجتمع المدني والحكومات المحلية فيما يتعلق بدعم الدور الرقابي من خلال الاستطلاعات والاستبيانات بما يخدم تقويم الاداء المحلي وتحسينه .
 - ت. تفعيل دور الاقضية والنواحي وذلك لقيام بمهامها المرسوم .
 - ث. تعزيز دور المحافظات في رعاية و دعم النازحين من خلال توفير الدعم المادي و الصلاحية المادية و المعنوية للحكومات المحلية في دعمها للنازحين و التحرك نحو تحرير الناطق المحتلة من قبل داعش ، مع تعزيز السلم المجتمعي و اعادة الاعمار للمناطق المحررة .
 - ج. يشكر محافظ نينوى المحافظات التي استقبلت و تستقبل النازحين.